

مسائل نحوية في (حياة الحيوان الكبرى) للدّميري (ت ٨٠٨هـ)

م.م كاظم داخل جبير الجبوري
جامعة القادسية / كلية التربية / المثنى

الخلاصة:-

من الكتب العلمية المشهورة ذات الفوائد الكثيرة كتاب (حياة الحيوان الكبرى) لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال ابو البقاء الدميري (٨٠٨هـ) (١)؛ إذ هو معجم لأسماء الحيوان بالدرجة الأولى متضمناً بحوثاً صرفية ودلالية تتعلق ببنية كل اسم، فضلاً عن هذا فقد اشتمل على مسائل نحوية متفرقة سعى الباحث إلى استقرارها والوقوف عليها ليتضح لهذا العالم جهداً نحوياً يضاف إلى جهوده الصرفية والدلالية، إذ لا بد من تسليط الضوء على الجهد النحوي الذي ابداه في هذه المسائل لكي يتضح ما يميزه، ومصداق التمييز هذا لا يعني الاتيان بمسألة نحوية جديدة غابت عن المتقدمين والمتأخرين من ذوي الاختصاص، أو استنباط حكم نحوي جديد، أو البحث عن دلالة نحوية على غير التفسير الدلالي الذي سار عليه النحويون، بل تكون في الترجيح، ومتابعة الرأي الأقوى، والاجتهاد في أحكام فرعية عن طريق الموازنة والوصول إلى حكم جديد.

المقدمة:-

من الكتب العلمية المشهورة ذات الفوائد الكثيرة كتاب (حياة الحيوان الكبرى) لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال ابو البقاء الدميري (٨٠٨هـ) (١)؛ إذ هو معجم لأسماء الحيوان بالدرجة الأولى متضمناً بحوثاً صرفية ودلالية تتعلق ببنية كل اسم، فضلاً عن هذا فقد اشتمل على مسائل نحوية متفرقة سعى الباحث إلى استقرارها والوقوف عليها ليتضح لهذا العالم جهداً نحوياً يضاف إلى جهوده الصرفية والدلالية، إذ لا بد من تسليط الضوء على الجهد النحوي الذي ابداه في هذه المسائل لكي يتضح ما يميزه، ومصداق التمييز هذا لا يعني الاتيان بمسألة نحوية جديدة غابت عن المتقدمين والمتأخرين من ذوي الاختصاص، أو استنباط حكم نحوي جديد، أو البحث عن دلالة نحوية على غير التفسير الدلالي الذي سار عليه النحويون، بل تكون في الترجيح، ومتابعة الرأي الأقوى، والاجتهاد في أحكام فرعية عن طريق الموازنة والوصول إلى حكم جديد.

وقد بلغ عدد المسائل النحوية (٤٠) أربعين مسألة نحوية وهذا العدد قليل إذا ما قيس بالمسائل الدلالية (المعجمية)، والصرفية ومن ثم يتضح أنه تعرّض لها لاظهار قدرته.

واستقراء المسائل النحوية بحسب منهج
الدميري في إيرادها ينتهي بنا إلى أنها كانت على
قسمين:

أولاً: مسائل اختلف فيها، ويدخل في ضمنها
الأحكام النحوية الخلافية بين المدرستين، وبين
علماء المدرسة الواحدة، والمناظرات النحوية،
واختلاف الروايات في الحكم الواحد، والاختلاف
في التوجيه الدلالي النحوي للنصوص، واللغات
الواردة في حكم معين.

ثانياً: مسائل اختلف عليها، ويدخل في ضمنها
الأحكام النحوية التي أوردتها على سبيل الاتفاق،
وأحكام نحوية دلالية.
ومن ثم اقتضت طبيعة المادة ان يكون البحث على
مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول

المسائل النحوية التي اختلف فيها

بلغ عدد المسائل الخلافية التي أوردتها
الدميري (١٥) خمس عشرة مسألة، وقد اشتملت
على أحكام فرعية وليست كلية، والذي يلحظ في
منهجه انه يذكر طرفي الخلاف ولاسيما في مسائل
الخلاف بين البصريين والكوفيين (٢) التي تبلغ (٤)
أربع مسائل، ومسائل الخلاف بين علماء المدرسة
الواحدة (٣) والتي تبلغ (٥) خمس مسائل. وقد
لا يذكر الأطراف واحداً من أطراف الخلاف كما
اتضح في (٣) ثلاث مسائل (٤)، أو لا يصرح
بطرفي الخلاف بل يكفي بذكر رأي كل طرف

ولاسيما في المسائل ذات الروايات المختلفة وهذه
تبلغ (٤) أربع مسائل (٥).

ويمكن القول بأن إيراد المسائل الخلافية في
البحوث النحوية والخوض فيها هو إثراء للبحث
النحوي ولكن العدد وحده ليس كافياً بل لابد من
ظهور ملامح قدرة المؤلف وطول نفسه العلمي في
معالجة تلك المسائل والرد على الرأي الضعيف
وترجيح ما يراه صحيحاً إذ منها يمكن لحاظ تميزه.
وقفة على ما أورده الدميري يتبين منها ما نحن في
سبيله

أولاً- مصاديق تميز الدميري:

١- قال الدميري: ((٠٠٠ ولا يقال لأنثى سالخة،
وأسودان صالح، ولاتثنى الصفة في قول
الأصمعي (٢١٦هـ)، وأبي زيد (٢١٧هـ) وحكى
ابن دريد (٣٢١هـ) تثنيها والأول أعرف)) (٦).

٢- قال الدميري: ((٠٠٠ قال رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم): (ذكاة الجنين ذكاة
أمه)) (٧) ٠٠٠ أنه لو أراد التشبيه لنصب (ذكاة
الأم) بحذف كاف التشبيه والروايتان انما هما
برفع (ذكاة أمه) فثبت أنه أراد النيابة دون التشبيه
فإن قيل: فقد روى ذكاة أمه بالنصب معناها كذكاة

أمه فالجواب أن هذه الرواية غير صحيحة ولو
سلمت كانت محمولة على نصبها بحذف الباء
الموحدة دون الكاف ويكون معناه ذكاة الجنين
بذكاة أمه، ولو احتمل الأمرين لكانتا مستعملتين

بين الروايات بذل جهداً في اختيار الأنسب معتمداً على التوجيه الدلالي الصحيح.

٢- الأمر الثاني: تخطئة رواية وقبول أخرى بالاعتماد على الدلالة الصحيحة ينم عن قدرة كبيرة في تقصي الدلالة النحوية، هذا فضلاً عن ان الشاهد من الحديث النبوي وهنا أمانة إلى مناقشة روايات الأحاديث الواردة في كتب النحو.

٣- الأمر الثالث: ان اعتماد الدلالة النحوية الصحيحة في قبول الرواية يجعل الدميري قريباً من ذوي الاختصاص، وإن كان هدفه هو دلالة النص وليس الحكم. وثمة مصاديق للجهد النحوي عند الدميري أقل مما تقدم وهي الآتي:

١- قال الدميري- في دلالة اسم الخنزير- ((٠٠٠ ويحرم أكله، لقوله تعالى: ((قل لأجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا ان يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فانه

رجس)) (١١) والرجس النجس، قال الأمام اقضى القضاة الماوردي: الضمير في قوله تعالى: (فانه رجس) عائد على الخنزير لكونه أقرب مذكور. ونازعه الشيخ ابو حيان وقال: انه عائد على اللحم، لأنه إذا كان في الكلام مضاف ومضاف إليه عاد الضمير على

فتستعمل الرواية المرفوعة في النيابة إذا خرج ميتاً والرواية المنصوبة في التشبيه إذا خرج حياً فيكون أولى من استعمال احدي الروايتين وترك الأخرى ((٠٠٠)) (٨).

٣- قال الدميري: ((٠٠٠ ويروى ولى حثيثاً وهذا الشيب يطلبه

لو كان يدركه ركض اليعاقب (٩)

ويروى (ركض) بالرفع والنصب فمن رفعه جعله فاعل (يدركه) وأراد به هذا الطائر على سرعة طيرانه لا يدرك الشباب وإذا أولى فكيف يدركه غيره ومن نصبه بفعل مضمر تقديره (ولى) يركض ركض (اليعاقب) وجعله من جملة صفة الشباب وجعل فاعل يدركه ضمير الشيب المستتر فيه ويصير في البيت تقديم وتأخير وتقديره ((ولى الشباب يركض ركض اليعاقب)) (١٠).

وقفه على ماتقدم تنتهي بنا إلى امور

١- الأمر الأول: الموازنة بين الأراء وترجيح الأنسب منها اعتماداً على الدليل فلو لاحظنا جهد الدميري في المسألة الأولى إذ انتهى إلى أنّ الرأي الأول هو (الأعرف)، والذي جعله يذهب إلى هذا هو نسيه الرأي إلى عالمين هما الأصمعي وابي زيد.

ويبدو ان ملامح ظاهرة الاجتهاد أكثر ماتضحت معالمها في المسألة الثانية إذ فضلاً عن الموازنة

وطول باعه في هذا العلم، ولاسيما روايات الأحاديث في ضوء التوجيه الدلالي النحوي.

- ثانياً: أما الملامح التي تقلل تميزه فهي أنه لم يصرح برأي مخالف ولم يصرح برأي يختار منه الرأي الأنسب وإنما أجرى ذلك على لسان غيره من العلماء هذا فضلاً عن الأدلة المعتمدة في اختيار الرأي الأنسب، فهذا ما يتعلق بعدم تميزه بالمسألة الأولى.

أما الثانية فلم يصرح بدليله الذي اعتمده في التوجيه الدلالي للروايتين.

وثمة مسائل خلافية أخرى يمكن ان نتلمس منها ملامح الجهد النحوي للدميري ونسبتها أكثر مما تقدم، فهي تبلغ (١٠) مسائل ولكن يعزّ فيها تلمس ملامح التميز للأسباب التي مرّ ذكرها، وعلى اية حال لا بدّ من الوقوف على تلك المسائل فقد نجد مايتعدى الجهد النحوي إلى مايمكن ان يحسب له:

١- قال الدميري: ((٠٠٠)) وقولهم: ((أكلوني البراغيث)) لغة طيء وهي لغة ثابتة خرجوا عليها قوله تعالى: (واسرّوا النجوى الذين ظلموا) (١٥) على أحد المذاهب وقوله عزّ وجل: (خشعاً ابصارهم) (١٦) ومثله ((يتعاقبون فيكم ملنكة)) (١٧) وقال سيبويه (١٨٠هـ) لغة أكلوني البراغيث ليست في القرآن، قال والضمير

المضاف دون المضاف إليه، لأن المضاف هو المحدّث عنه والمضاف إليه ومع ذكره بطريق العرض وهو تعريف المضاف وتخصيصه وقال شيخنا الأسنوي (رحمه الله تعالى) وما ذكره الماوردي أولى من حيث المعنى وذلك أن تحريم اللحم قد استفيد من قوله تعالى: أو لحم خنزير فلو عاد الضمير عليه لزم خلو الكلام من فائدة التأسيس فوجب عوده على الخنزير ليفيد تحريم اللحم والكبد والطحال وسائر أجزائه)) (١٢).

٢- قال الدميري: ((لايبلغ المؤمن من جحر مرتين)) (١٣) ٠٠٠ وقوله: ((لايبلغ) يروى بضم الغين على الخبر يعني ان المؤمن حازم لا يخدع مرة بعد مرة ولايفطن لذلك وقيل: أراد به الخداع في أمر الآخرة دون الدنيا، ويروى بكسر الغين نهياً أي لا يوتى من جهة الغفلة وهذا يصح ان يتوجه إلى أمر الدنيا والآخرة أيضاً ٠٠٠)) (١٤).

وقفّة على ماتقدّم تنتهي بنا إلى:

- أولاً: ملامح الجهد تظهر في استقصاء الآراء الخلافية المتعلقة: بالتوجيه الدلالي في المسألة الأولى وعدم الاكتفاء بذكر رأي أحادي فيها أو الرأي الضعيف مثلاً واجراء الموازنة والترجيح لأحدها دون الآخر على وفق أدلة مقنعة، واستقصاء الروايات في المسألة الثانية وتوجيهها دلاليًا، بشكل يظهر من خلاله قدرته

٠٠٠ (ساق حر) ٠٠٠ ذكر القماري، قال ابن سيدة () انما سمي ذكر القماري (ساق حر) لحكاية صوته، فانه يقول: ساق حر، ساق حر، ولذلك لم يعرف ولو أعرباً لصرف فيقال: ساق حر ان كان مضافاً، وساق حر ان كان مركباً فتصرفه، لأنه نكرة فترك اعرابه دليل على انه حكى الصوت بعينه وهو صياحه وقد يضاف اوله إلى آخره وذلك لقولهم: (جاز باز)، لأنه في اللفظ أشبه بباب دار و(النزهة) والشوق، والترنم، والغناء، وهما مصدران واقعان موقع الحال من الضمير الفاعل في: (دَعَتْ ساق حر) الواقع في موضع الصفة للحمامة)) (٢٦).

٧- قال الدميري: ((ذكر ابو جعفر أحمد بن جعفر البلخي ان الرشيد جمع بين أبي الحسن الكسائي وأبي محمد اليزيدي ليتناظرا بين يديه فسأل اليزيدي الكسائي عن اعراب قول الشاعر:

لا يكون العيزُ مهراً لا يكون المهرُ مهرُ

قال الكسائي: يحيب ان يكون المهر منصوباً على انه خبر كان ففي البيت على هذا إقواء فقال اليزيدي: الشعر صواب، لأن الكلام قد تم في قوله لا يكون ثم استأنف فقال: (المهرُ مهرُ) (٢٧).

٨- قال الدميري: ((حكى أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) سأل عن القتل بالمثل هل يوجب

في (واسروا النجوى) فاعل و (الذين) بدل منه)) (١٨).

٢- قال الدميري: ((قال ذو الرمة (١٩):

سمعت الناس ينتجعون غيثاً

فقلت لصديح انتجعي بلالاً

وصيدح اسم ناقته وهذا البيت انشده سيبويه ورواه برفع (الناس) على الحكاية، أي سمعت هذه الكلمة ورواه غيره بالنصب وكل له وجهه)) (٢٠).

٣- قال الدميري: ((٠٠٠ وقال نحاة الكوفة:

الطوفان مصدر لا يجمع كالرجحان والنقصان وقال أهل البصرة هو جمع واحدة طوفانة)) (٢١).

٤- قال الدميري: ((وأما وجه قوله تعالى: (بورك

من في النار) (٢٢) فان العرب

تقول: بارك الله لك، وبارك فيك، وبارك عليك، وباركك، اربع لغات)) (٢٣).

٥- قال الدميري: ((وسميت الخيل خيلاً لاختيالها

في المشية فهو على هذا اسم

للجمع عند سيبويه وجمع عند ابي الحسن)) (٢٤).

٦- قال الدميري: ((٠٠٠ وما هاج هذا الشوق إلا

حمامة دعيت ساق حر نزهة وترثماً)) (٢٥)

حيث هو (نبي) فلا يبعد ان تخبره بالحقيقة، قال وهذا ان جوز فبعيد)) (٣١).

١٠- قال الدميري: ((وقالت العرب: قد كنت اظن ان العقراب اشد لسعاً من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا أيضاً: فإذا هو اياها، وهذا الوجه هو الذي انكره سيبويه لما سألته الكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي فقال له الكسائي: ان العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال له يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، وسئلوا فوافقوا الكسائي فأمر يحيى لسبويه بعشرة آلاف درهم ٠٠٠ ويقال ان العرب علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فقالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى: مرهم ان ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطاوعهم على النطق به ٠٠٠ وقد أشار إلى ذلك حازم في منظومته:

فخطأ ابن زياد وابن حمزة في

ماقال فيها أبا بشر وقد ظلما)) (٣٢)

قراءة في هذه المسائل سابقة الذكر تنتهي بنا إلى عدد من الأمور:

١- لم يكن للدميري رأي صريح في الاختيار، يفاد منه انه يسعى إلى الاجتهاد ولا سيما إذا علمنا انه قد أورد أكثرها على سبيل المقابلة، أو لبيان أكثر من وجه للمسألة، إذ لم يختر رأياً نحويًا ولم يختر

القود؟ قال: لا، على قاعدة مذهبه خلافاً للشافعي فقال له أبو عمرو ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال: ولو قتله بأبي فبئس يعني الجبل المطل على مكة وقد اعتذر عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة من يعرب الأسماء الستة بالآلف في الأحوال الثلاثة وأنشدوا على ذلك:

إن أباه وأبا أباه

قد بلغا في المجد غايتهاها (٢٨)

وهي لغة الكوفيين، وأبو حنيفة - من أهل الكوفة)) (٢٩).

٩- قال الدميري: ((٠٠٠ قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها ٠٠٠)) (٣٠) قال ابن عطية: القرية: مصر، قاله ابن عباس (٦٩هـ) وغيره وهو مجاز والمراد أهلها وكذلك قوله: (والعير) هذا قول الجمهور وهو الصحيح وحكى ابو المعالي في (التلخيص)

عن بعض المتكلمين انه قال: (هذا من الحذف وليس من المجاز، قال: وإنما المجاز لفظه تستعار لغير ما هي له وحذف المضاف هو غير المجاز، هذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر وليس كل حذف مجازاً ورجح أبو المعالي في هذه الآية انه مجازاً وحكى أنه قول الجمهور، وقالت فرقة: بل حالوه على سؤال الحجارات والبهائم حقيقة. من

٣- تجاوز المسائل الخلافية النحوية، أي بين أهل النحو خاصة إلى مسائل خلافية بين النحويين والبلاغيين وأهل الكلام -وأعني بها المسألة في النقطة التاسعة-

٤- في المسألة المتعلقة ب لغة إعراب الأسماء الستة بالألف، يتبين للقارئ أول وهلة ان الدميري لم يبلغ شأو الأتباري (٥٧٧هـ) عندما لم يذكر اسم اللغة، ولكن التدقيق يثبت خلاف ذلك إذ صرح الدميري(٣٤) في موضع آخر بانها لغة بني الحارث بن كعب وأورد شاهداً قرآنياً بقوله: ((ومنه قوله تعالى (ان هذان لساحران)(٣٥)).

وخلاصة ما انتهينا إليه في هذا المبحث ثلاثة أمور:

١- إن المسائل التي تميز الدميري فيها هي أقل من غيرها إذ تساوي ثلثها.

٢- لم يبلغ الدميري فيها شأو المختصين كالأتباري والرضي الاستربادي وغيرهم.

٣- إن تميز الدميري أكثر ما يكون في التوجيه الدلالي وفي الروايات ولا سيما روايات الحديث النبوي وهذا يدل على انه من رجال الحديث.

المبحث الثاني

المسائل النحوية التي اُثِّقَ عليها إن عدد هذه المسائل هو (٢٥) خمس وعشرون مسألة ويبدو

رواية ويخطي أخرى ولم يختار لغة على أخرى، ولم ينتصر لفريق على آخر.

٢- من المسائل التي أوردتها مسائل كثر تناقلها والكلام فيها حتى صارت من المتعارف ولا سيما المناظرات (أعني النقطة السابعة والعاشر).

٣- عهدة الآراء في المسائل إلى قائلها وهنا يتضح الحذر الشديد في الخوض في هكذا مسائل ولا سيما الموازنة والترجيح.

٤- لم يحقق الدميري في استقصاء جميع الآراء في التوجيه الدلالي للآية (واسأل القرية ...) الا وهو رأي الأصوليين القائل بأن أمثال هذه الظاهرة ليس من الحذف وليس من المجاز بل من الحقيقة؛ لوضوح الأمر حتى أصبح معروفاً حتى عند الجمادات(٣٣).

وأرى ان رأي الأصوليين يقترب من الرأي الأخير الذي ذكره ولكنه استبعده دون ذكر دليل مقنع في ذلك.

أقول: ما تقدم لا ينفي الجهد الذي بذله الدميري في هذا المقام، فعدم تميزه إلى الحد الذي يبلغ تميزه في المسائل التي ذكرناها في القسم الأول والثاني تبقى هناك أشياء تحسب له هي:

١- استقصاء الآراء والنقل عن العلماء.

٢- ذكر الروايات المختلفة واللغات.

تحقيقاً ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً ولا عارضاً ولا أصلياً (فأعنى) وان كانت في نفسها خبيثة، و(أجدل) طائراً ذا قوة ... إلا أنك إذا قلت مثلاً: (لقيتُ أجدلاً) فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول: (رأيتُ عُقاباً) لا تقصد فيه معنى الوصف بالشدّة وان كانت أقوى من (الصقر) وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف، فإما منع صرف مثله فغلط ووهم)) (٣٧).

قال الدميري: ((الخازباز ٠٠٠ انه ذباب وهما اسمان جعلتا اسماً واحداً وبنياً على الكسر لايتغيران في الرفع والنصب والجر ٠٠٠)) (٣٨).

وقفّة على هذه المسألة يتبين منها انّ الدميري أهمل جانباً مهماً من هذه الصيغة متعلق بدخول الألف واللام عليها ولاسيما إذا علمنا أنه موضع خلاف بين البصريين والكوفيين إذ يرى البصريون عدم دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول وحجتهم هي: ((الاسمين لما ركب احدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي ان لايجمع بين علامتي تعريف وان يلحق الاسم الأول منهما، لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه وكذلك عرفت العرب الاسم المركب)) (٣٩).

وأهمل جانباً لا يخفى فيه وجه الأهمية وهو الجانب الصرفي الدلالي للبنية الذي قال فيه

ان نسبتها أكثر من المسائل النحوية التي اختلف فيها إذ تعادل ضعفها على وجه التقريب.

ولسائل يسأل ألا تكون في هذه النسبة إشارة إلى ان الدميري بذل ضعف جهده في هذه المسائل؟ أقول: يصح هذا إذا تناولنا الظاهرة من جهة العدد ولكن قد لا يصح إذا تناولناها من جهة طبيعة معالجة تلك المسائل إذ ان المسائل الخلافية تحتاج إلى جهد أكثر، ومن ثم لا بد من الوقوف على هذه المسائل لمعرفة الجهد الذي بذله الدميري فيها. يبدو أن جهد الدميري في هذه المسائل هو أقل بكثير مما بذله في المسائل التي اختلف فيها، إذ تعزّ سمة الاجتهاد في هكذا مسائل؛ لانها اكتملت ونضجت على أيدي نحويين مختصين هذا فضلاً عن قصور في منهجه في إيراد بعضها إذ

أوردها على سبيل الاتفاق، ويبدو أن الرأي الأوجه خلاف ما ذكره، ومنها:

قال الدميري: ((... الأجدل ... هو ممنوع من الصرف)) (٣٦).

إن منهج الدميري في إيراد هذا الحكم يوهم أنه من المتفق عليه، لكن البحث والتحقيق يثبت أنه ذهب في هذا مذهباً ضعيفاً وهو توهم الصفة في (الأجدل) في حين ان الرأي الأقوى خلاف ذلك إذ يتضح مفاده من رأي الرضي (٦٨٨هـ) القائل: ((... ولم يثبت ما توهموه - أي توهم الصفة-

سم ٠٠٠ وإذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير
ماكان مبنياً عن بنائه ٠٠٠)) (٤٢).

قال الدميري: (٠٠٠) فقال أبو حنيفة كانت انثى
فقيل له: كيف عرفت ذلك؟ فقال: من قوله
تعالى: (قالت) ولو كانت ذكراً لقال: (قال نملة)، لأن
النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر
والانثى)) (٤٣).

وقفة على هذه المسألة تُظهر تبني الدميري لرأي
نحوي دون ذكر الخلاف الوارد فيه فضلاً عن
اختيار الرأي الضعيف غير المستند إلى الاصول
النحوية وقد اتضح ذلك من تصريح الرضي

الاستراباذي من هذه المسألة اذ يقول: (٠٠٠)
فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى: (قالت
نملة) ذكر، أو اعتبر لفظه فائت ما اسند إليه - أي
المؤنث اللفظي وليس الحقيقي -)) (٤٤).

وقد كان تصريح الرضي الاستراباذي مستنداً إلى
دليل لغوي مفاده: ((وقد يكون اللفظي حيواناً
ك (دجاجة ذكر) و(حمامة ذكر)، اذ ليس بازانه
ذكر فيجوز ان يقول: غردت حمامة ذكر، وعندى
ثلاث من البيطِ ذكور ٠٠٠)) (٤٥).

يبدو ان الدميري ذهب إلى ما ذهب إليه
الكوفيون اذ تبني رأي أبي حنيفة وهو يعلم انه
على مذهب الكوفيين بدليل تصريحه بذلك في
مسألة سابقة الذكر، وضعف الرأي الكوفي في هذه
المسألة يتضح من قول الرضي الذي صرح بعدم

الرضي: ((وأما الخازباز فانه مركب من اسم
فاعل(خزى) أي قهر وغلب ومن فاعل(بزى) إذا
سما وارتفع كانه قيل: هو الخازي البازي فركبا
وجعلا اسماً واحداً ٠٠٠)) (٤٠) ولاسيما إذا علمنا
ان الدميري حريص على بيان دلالة الصيغ.

كما أهمل جانباً ثالثاً اذ لو ذكره لكان مما يعد
جهداً نحوياً يتعلق بعلمية(خازباز) اذ يتضح مغزاه
من قول ابن الحاجب: ((وأما أسماء الاجناس
فيستبعد فيها النقل اذ لم يثبت إلا نادراً ك(خازباز)
(٤١).

وإذا تركنا ماتقدم ووقفنا على الحكم الذي أورده
بخصوص هذه البنية لاتضح لنا قصوره ايضاً إلى
حد يجعله في موضع لا يحسد عليه اذ أورد وجهاً
واحداً في حين ان هذا الحكم على أربعة أوجه
ذكرها الرضي قانلاً: (٠٠٠) وتصرف فيه على
سبعة أوجه(خازباز) بحذف اليانين وبناء الاسمين
على الكسر تشبيهاً بالصوت، وخازباز تشبيهاً
بخمسة عشر وكان أصله الخازي والبازي عطفاً
أحد النعتين على الآخر، وخازباز كبعليك على ان
يبنى اولهما على الفتح أو الكسر، وخازباز
باعرابهما على اضافة الأول إلى الثاني كما يجوز
في بعليك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه
وخازباز كقاصعاء، وخزباز كقرطاس وليس الأخير
مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما

- استناده إلى السماع قاتلاً: ((٠٠٠ ولا يقال: قامت
طلحة إلا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع
الاستقراء قاض عليهم ٠٠٠)) (٤٦).
ومما جاء عنده من المثقف عليه من الأحكام
النحوية التي لا خلاف فيها، الآتي:
قال الدميري: ((نؤالة اسم للذئب كاسامة وهو
معرفة)) (٤٧).
- قال الدميري: ((ثعالة ٠٠٠ اسم للثعلب وهو
معرفة)) (٤٨).
- قال الدميري: ((حمص ٠٠٠ لا تنصرف للعلمية
والعجمة والتأنيث)) (٤٩).
- يلحظ ان الدميري لم يوضح ما ذكره بشيء من
الشرح كما هو شأن ابن عقيل مثلاً الذي
يقول: ((وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة
من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق
عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريظ
وكل ثعلب يصدق عليها ثعالة)) (٥٠).
- ولم يصل إلى الرضي الذي قال: ((٠٠٠ فحال هذه
الأعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي إذا
كان ذو اللام مفرداً مجرداً من علامة الوحدة
والثنائية)) (٥١).
- ويقلّ تميز الدميري في الظواهر التركيبية التي
أوردها لبيان حركة صيغة معينة إذ هي من
المتعارف عليه حتى عند غير ذوي الاختصاص،
وهي الآتي:
- ١- قال الدميري: ((عسى الغوير أبوساً)) (٥٢) و
(عسى) في المثل بمعنى (صار) ولذلك أتى الخبر
بغير الفعل)) (٥٣).
- ٢- قال الدميري: ((قال: (ومن عسى أن يكون إلا
عمر) وقوله: إلا عُمُرُ بالرفع بدل من محل (من)
ومحله الرفع بالابتداء)) (٥٤).
- ٣- قال الدميري: ((قوله: (وأنا ابو حسن القرم)
هو بتنوين (حَسَن) والقرم مرفوع)) (٥٥).
- ٤- قال الدميري: ((مالك الحزين ٠٠٠ سُمي
بالحزين وهو عطف بيان لـ (مالك) كما يقال: أبو
حفص عمر ٠٠٠)) (٥٦).
- ٥- قال الدميري: ((المرء ٠٠٠ هذا مرءٌ صالحٌ،
ورأيتُ مرءاً صالحاً ، ومررتُ بمرءٍ
صالح ٠٠٠)) (٥٧).
- ٦- قال الدميري: ((قال الحارث بن كلدة:
وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الأذان رعداً)) (٥٨)
فقوله (لا تسمع الأذان رعداً) أي لا تسمع
إذانهم، فاكتفى بالالف واللام عند الاضافة كقوله
تعالى: ((فان الجنة هي المأوى)) (٥٩) ((٦٠).
- ٧- قال الدميري: ((الورشان ٠٠٠ قال عطاء انه
يقول:

لذَّ للموتِ وابنوا للخرابِ

وهذه اللام للعاقبة مجازاً)) (٦١).

٨- قال الدميري: ((وانشدوا:

كناطح صخرة يوماً ليوهنا

فلم يضرها وأوهى قرنته الوعل (٦٢)

أراد كوعل ناطح فحذف الموصوف وأبقى

الصفة (٦٣).

٩- قال الدميري: ((قال ابن غنين:

ونصب (بني) عند النحويين على المدح

والتخصيص)) (٦٦).

انظر إليّ بعين مولى لم يزل

يولي النداء وتلاف قبل تلافى

أنا كالذي احتاج ما يحتاجه

فاغنم ثناني والثواب الوافي

...فجاء إليه بنفسه ومعه ثلثمائة دينار فقال: هذه

الصلة، وأنا العائد وهذه لو وقعت من أكابر النحاة

لاستعظمت فيه فضلاً عن ملك، قوله: هذه الصلة

و(أنا) العائد لأن الذي اسم موصول يحتاج إلى

صلة وعائد)) (٦٣).

وقفه على ما تقدّم تنتهي بنا إلى لحاظ عدد من

الأمور أهمها إبداء حكم نحويّ دون نسبته إلى

أحد النحويين، فضلاً عن عدم اجتهاده في حكم

منها: لأنها من المتعارف المفروغ منه، وكذلك لم

يكن له جهداً في التفسير الدلالي لهذه الظواهر
خلاف ما نجده عند النحويين إذ يجعلون من هكذا
ظواهر ميداناً لبيان قدرتهم في التفسير
الدلالي (٦٥).

واضعف مما تقدّم فقد أورد أحكاماً نحوية
ونسبها إلى النحويين وهي:

١- قال الدميري: ((نحنُ بنو ضبة أصحاب الجمل

ننازل الموت إذا الموتُ نزل

٢- قال الدميري: ((وقيل إن الحجاج قال ليحيى:

أسمعتني ألحن؟ قال: في حرف واحد قال: في أي؟

قال في القرآن، قال ذلك أشنع ما هو؟ قال: تقول

(قل إن أبائكم وأبناؤكم) إلى قوله (أحب

إليكم) (٦٧) فتقرأها بالرفع)) (٦٨).

وقد ذكر مسائل كان توظيف الدلالة النحوية غير

خاف في توجيه النصوص الكريمة ولكن هذا

الاجتهاد والجهد نسبه إلى غيره ولذا لم يكن له

مزية فيه.

١- قال الدميري: ((قوله تعالى: (أولئك يلعنهم

الله ويلعنهم اللاعنون) (٦٩)، قال مجاهد:

(اللاعنون) الحشرات والبهائم يصيبهم الجذب

بذنوب علماء السوء الكاتمين فيلغنوهم ... فان

لأنهم زعموا انه اسم علم للنملة واحدة معينة من بين سائر النمل وثعالة ونحوه غير مختص بواحد من الجنس بل كل واحد رأيتَه من ذلك الجنس فهو ثعالة وكذلك اسامة وابن أوى وابن عرس وما اشبه ذلك فان صح ما قالوا وله وجه فهو ان تكون هذه النملة الناطقة قد سميت بهذا الاسم في التوراة أو في الزبور أو في بعض الصحف أو سماها الله تعالى بهذا الاسم وعرفها به جميع الأشياء قبل سليمان (...)) (٧٧).

مصاديق تميز الدميري/

تميز الدميري في عدد من المسائل هي:

١- في بيان حكم نحوي أورد فيه وجهين في حين ذكر أكثر النحويين وجهاً واحداً، قال الدميري: ((وقالوا: (الكلاب على البقر) (٧٨) برفعها ونصبها، فالنصب على اضمار فعل تقديره خل الكلاب الصيد، أو دع الكلاب على بقر الوحش لتصطادها، والرفع على الابتداء وما بعده خبره، ومعنى المثل إذا امكنتك الفرصة فاغتنمها (...)) (٧٩).

فما ذكره النحويون بخصوص هذه المسألة وجهاً واحداً وهو النصب فقالوا: ((... ومنها قولهم (الكلاب على البقر) أي (ارسل) (...)) (٨٠).

٢- في التفسير الدلالي (البحث عن الدلالة النحوية)

قيل: كيف جمع ما لا يعقل جمع من يعقل؟ فالجواب: انه أسند إليهم فعل من يعقل؟ فالجواب: انه أسند إليهم فعل من يعقل كما قال: (رأيتهم لي ساجدين) (٧٠)، ولم يقل: (ساجدات) وكقوله تعالى (... وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا) (٧١) (٧٢).

٣- قال الدميري: ((قال الزمخشري: فان قلت لم قال: (من علق) (٧٣) وانما خلق الإنسان من علقه

واحدة كقوله تعالى: ((من نطفة ثم من علقه...)) (٧٤) قلت: لأن الإنسان في معنى الجمع كقوله تعالى: ((إن الإنسان لفي خسر)) (٧٥) (٧٦).

ويمكن القول بأن النقل عن العلماء وعهده الآراء إلى قائلها ليست سمة لعدم التميز دائماً لا سيما في المسائل التي يقل ذكرها حتى عند النحويين المحققين إذ نرى الدميري قد أورد لها نقلاً عن السهيلي إذ قال: ((ولا أدري كيف يتصور للنملة اسم علم والنمل لا يسمي بعضه بعضاً ولا أدري كيف يمكنه تسمية واحدة منها باسم علم؛ لأنه تميز للادميين بعضهم عن بعض ولا هم أيضاً واقعون تحت ملك بني آدم كالخيل والكلاب ونحوهما؛ ولأن العلمية فيما كان كذلك موجودة عند العرب فان قلت ان العلمية موجودة في الأجناس كثعالة واسامة وجعار في الصنع ونحو هذا كثير؟ فالجواب ان هذا ليس من أمر النمل

والاستفهام استغرقت الجنس ظاهراً مفردة كانت
أو مثناة (...)) (٨٨).

ج- قال الدميري: ((... قوله تعالى: (حتى أتوا
على واد النمل قالت نملة (...)) (٨٩) فان قيل: فلم
أتى بـ(على) قلت: لوجهين: احدهما إتيانهم كان
من فوق فأتى بحرف الاستعلاء، والثاني انه يراد
به قطع الوادي وبلوغ آخره من قولهم أتى على
الشيء بلغ آخره (...)) (٩٠).

يتضح مما تقدم ان الدميري قد تميز في خمس
مسائل وارده في سياق الاتفاق وهذا العدد قليل إذا
ما قورن بما كم يتميز به، أقول: مع قلتها فهي
مما يحسب له ولا سيما توظيف الدلالة لإيجاد
المعنى.

الخاتمة والنتائج:-

انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

■ ان المسائل التي اختلف فيها التي بلغ عددها
(١٥) خمس عشرة مسألة ليس للدميري ما
يُميّزه إلا في (٣) ثلاث مسائل، أما المسائل
الأخرى وان اتضح فيها جهداً لا يمكن عدّها ممّا
يُميّزه.

■ إن المسائل التي اتفق عليها التي بلغ عددها
(٢٥) خمس وعشرين مسألة ليس

■ لدميري ما يُميّزه إلا في (٥) خمس مسائل.

قال الدميري: ((... قوله: (أنا ابن جلا) (٨١) انما
أراد المنكشف الأمر ولم يصرف (جلا)؛ لأنه أراد
الفعل فحكي، والفعل إذا كان فيه فاعله مضمراً
أمظهاً لم يكن إلا حكاية كقولك: قرأتُ (اقتربت
الساعة فانشق القمر) (٨٢)؛ لأنك حكيت، وكذلك
الابتداء والخبر، تقول: قرأتُ: (الحمد لله ربَّ
العالمين) (٨٣)) (٨٤).

٣- ومسائل وظف فيها الدلالة النحوية لتوجيه
النصوص وهي:

أ- قال الدميري: ((... فقال: لم أقل ذلك يا أمير
المؤمنين، وإنما قلت: ومنا أمير المؤمنين شبيب،
فقبل قوله وعفا عنه، وهذا الجواب في (نهاية
الحسن)، فإنه إذا كان قوله ومنا أمير المؤمنين
شبيب مرفوعاً كان مبتدأ فيكون (شبيب) أمير
المؤمنين وإذا نصب كان معناه ومنا يا أمير
المؤمنين (شبيب) (...)) (٨٥).

ب- قال الدميري: ((... وقوله تعالى: ((فيه شفاء
للناس (...)) (٨٦) لا يقتضي العموم لكل علة وفي
كل إنسان، لأنه نكرة في سياق الإثبات بل هو خبر
عن انه يشفي (...)) (٨٧).

إذ تبدو دقة ما ذهب إليه من القول النحوي:
واعلم ان النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي

- أما المسائل النحوية التي ليس للدميري ما يميزه فانها تُعدُّ مما يحسب له، لنقلها والوقوف عليها، فضلاً عن الجهد الذي أبداه في جوانب كالتفسير الدلالي، وذكر الروايات، واللغات.
- لم يبلغ البحث النحوي عند الدميري شأو البحث الصرفي والدلالي سواء من جهة العدد أم من جهة المعالجة.
- وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين-
- الهوامش:-
- ١- ينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة: ٥٨/٩، مقدمة كتاب حياة الحيوان الكبرى: ٦/١.
 - ٢- حياة الحيوان الكبرى: ١٩٨/١، ٤١٢/١، ٥٩٧/١، ٦٠/٢.
 - ٣- المصدر نفسه: ٣٧/١، ٢٤٨/١، ٤٣٣/١، ٤٣٩/١، ٩٧/٢.
 - ٤- المصدر نفسه: ٢٣/١، ١٧٢/١، ٣٤٧/٢.
 - ٥- المصدر نفسه: ٣٠٧/١، ٥٠٧/١، ٥٨/٢، ٧١/٢.
 - ٦- المصدر نفسه: ٣٧/١.
 - ٧- ينظر: فتح الباري: ٦١٨/٨.
 - ٨- المصدر السابق: ٣٠٧/١.
 - ٩- لم أقف على قائله.
 - ١٠- المصدر السابق: ٤٣٧/٢.
 - ١١- الانعام: ١٤٥.
- ١٢- حياة الحيوان الكبرى: ٤٣٣/١.
 - ١٣- ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٦١٧/١٠.
 - ١٤- المصدر السابق: ٥٨/٢.
 - ١٥- الأنبياء: ٣.
 - ١٦- القمر: ٧.
 - ١٧-.
 - ١٨- حياة الحيوان الكبرى: ١٧٢/١.
 - ١٩- ديوان ذي الرمة:
 - ٢٠- المصدر السابق: ٢٣/١.
 - ٢١- المصدر نفسه: ٢٢٦/٢.
 - ٢٢- النمل: ٨.
 - ٢٣- المصدر نفسه: ٧١/٢.
 - ٢٤- المصدر نفسه: ٤٣٩/١.
 - ٢٥- لم أعثر على قائل.
 - ٢٦- المصدر نفسه: ٥٤١/١.
 - ٢٧- المصدر نفسه: ٤١٢/١.
 - ٢٨- نسب البيت لأبي النجم العجلي، ولؤبة بن العجاج ولبعض أهل اليمن ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٥١/١.
 - ٢٩- مصدر السابق: ١٩٨/١.
 - ٣٠- يوسف:
 - ٣١- المصدر السابق: ٩٧/٢.
 - ٣٢- حياة الحيوان: ٦٠/٢.
 - ٣٣- ينظر: جواهر الأصول: ٤٧.
 - ٣٤- ينظر: المصدر السابق: ٥٩٧/١.

- ٣٥- طه: ٦٣ .
- ٣٦- حياة الحيوان الكبرى: ٢٦٣/١ .
- ٣٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٨/١ .
- ٣٨- المصدر السابق: ٤١٠/١ .
- ٣٩- الانصاف في مسائل الخلاف: الانباري: ٣١٣/١ .
- ٤٠- شرح الرضي: ٩٢/٢ .
- ٤١- شرح الوافية لنظم الكافية: ابن الحاجب: ١٤٥ .
- ٤٢- شرح الرضي: ٩٢/٢، وينظر: الانصاف: ٣١٥/١ .
- ٤٣- حياة الحيوان الكبرى: ٣٧٧/٢ .
- ٤٤- المصدر السابق: ١٦٩/٢ .
- ٤٥- المصدر نفسه: ١٦٩/٢ .
- ٤٦- المصدر نفسه: ١٦٩/٢ .
- ٤٧- حياة الحيوان: ٥١٩/١ .
- ٤٨- المصدر نفسه: ٢٤٧/١ .
- ٤٩- المصدر نفسه: ٥٥/٢ .
- ٥٠- شرح ابن عقيل: ١٢٩/١ .
- ٥١- شرح الرضي: ١٣٣/٢ .
- ٥٢- المستقصى: ١٦١/٢ .
- ٥٣- حياة الحيوان: ٤٨/٢ .
- ٥٤- المصدر نفسه: ١٣٤/٢ .
- ٥٥- المصدر نفسه: ٢١١/٢ .
- ٥٦- المصدر نفسه: ٣١٣/٢ .
- ٥٧- المصدر نفسه: ٣١٤/٢ .
- ٥٨- ديوان الحارث بن حلزة: ٧٨ .
- ٥٩- النواعات: ٤١ .
- ٦٠- حياة الحيوان: ٥٣٢/١ .
- ٦١- المصدر نفسه: ٤١٥/٢ .
- ٦٢- لم يعرف قائلة: ٦٢ .
- ٦٣- حياة الحيوان الكبرى: ٤٢٩/٢ .
- ٦٤- المصدر نفسه: ٣٧١/١ .
- ٦٥- ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي: د. علي أبو المكارم: ٢٣ .
- ٦٦- حياة الحيوان: ٢٨١/١ .
- ٦٧- التوبة: ٢٤ .
- ٦٨- المصدر السابق: ١٨٥/١ .
- ٦٩- البقرة: ١٥٩ .
- ٧٠- يوسف: ٧٠ .
- ٧١- فصلت: ٢١ .
- ٧٢- حياة الحيوان الكبرى: ٣٣٣/١ .
- ٧٣- العلق: ٢ .
- ٧٤- الحج: ٥ .
- ٧٥- العصر: ٢ .
- ٧٦- حياة الحيوان الكبرى: ٧٣/٢ .
- ٧٧- المصدر نفسه: ٣٧٨/٢ .
- ٧٨- ٧٨ .
- ٧٩- حياة الحيوان الكبرى: ٢٩٥/٢ .
- ٨٠- شرح الرضي: ١٣٠/١ .
- ٨١- البيت: أنا ابن جلا وظلاع الشيا * متى أضغ العمامة تعرفوني.
- ٨٢- القمر: ٨٢ .

- ٨٣- الحمد: ١.
- ٨٤- حياة الحيوان الكبرى: ٢٣٩/١.
- ٨٥- المصدر نفسه: ١١٩/١.
- ٨٦- النحل: ٦٩.
- ٨٧- حياة الحيوان: ٣٤٤/٢.
- ٨٨- شرح الرضي: ١٤٨/٢.
- ٨٩- النمل: ١٨.
- ٩٠- حياة الحيوان: ٣٧٦/٢.
- المصادر والمراجع:-
- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأتباري النحوي (٥٧٧هـ)، دار احياء التراث العربي، مصر، (د.ت.).
- ❖ جواهر الأصول: الخميني، ط١، طهران، (د.ت.).
- ❖ حياة الحيوان الكبرى: كمال الدين محمد بن موسى الدميري (٨٠٨هـ)، مطبعة مصطفى البابي، مصر، (د.ت.).
- ❖ ديوان الحارث بن حلزة: تح: د.هاشم الطعان، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩ م.
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق:
- محمد محي الدين عبد الحميد، قم، ١٤٨٠هـ.
- شرح ديوان ذي رمة: ابو نصر احمد بن حاتم الباهلي، تم، د عبد القدوس ابو صالح، دمشق، ١٩٧٢ م.
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (٦٨٨هـ)، بيروت، لبنان، (د.ت.).
- ❖ شرح الوافية لنظم الكافية: أبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بن علي العلوي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ❖ الظواهر اللغوية في التراث النحوي: د.علي أبو المكارم، ط١، مصر (د.ت.).
- ❖ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، مكتبة الصفا، المغرب، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ❖ المستقصى في أمثال العرب: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ❖ معجم المؤلفين: د.محمد رضا كحالة،

The grammarian search in (The animal's life the bigger) for Al-Dwmayri (808 A.H)

search finished to the following results:

- There are issues were different in it arrived number it (15) fifteen issue doesn't for Al-Dwmayri what recognize him except (3) three issues, yet

another issues couldn't calculate it where of recognize him until if Al-Dwmayri made every effort him in it.

- There are issues were concord on it arrived number it (25) twenty five issue doesn't for Al-Dwmayri what recognize him except (5) five issues.

- As for the syntactical issues that weren't for Al-Dwmayri what recognize him in it, it is calculate point in an arithmetic him, to transport it and the stopping on it, besides an effort's Al-Dwmayri in a another sides as the denotative explanation, and the novels coming, and the languages.

- The grammarian search has Al-Dwmayri doesn't arrive level of the morphological and denotative search equal from number direction or from treatment direction